



ظاهرة الدولار في العراق وأثرها على فعالية السياسة النقدية للمدة (2005-2025)

م.د ولاء عبد النبي عبود بشيت

جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد

wabood@uowasit.edu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة الدولار في العراق للمدة (2005-2025) وقياس أثرها على فعالية السياسة النقدية. اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والقياسي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، بالاستناد إلى بيانات البنك المركزي العراقي. أظهرت النتائج الوصفية أن معدل الدولار وصل إلى (123.32%) عام 2025، متجاوزاً حاجز 100% اعتباراً من عام 2023، مما يشير إلى تحول الاقتصاد نحو دولار شبه كاملة، أما التحليل القياسي فكشف أن معامل الدولار كان غير معنوي إحصائياً، مما يعني عدم وجود أثر مؤكد للدولار على التضخم، بينما أظهر سعر الفائدة علاقة طردية ومعنوية مع التضخم مما يعكس تعطل قناة الفائدة التقليدية، وكان سعر الصرف غير معنوي، كما أظهر اختبار Granger عدم وجود علاقة سببية بين الدولار والتضخم، هذا وأوصى البحث باستعادة الثقة بالدينار، وإعادة هيكلة سعر الفائدة لجعل حقيقياً موجباً، وتقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي، وتعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

الكلمات المفتاحية: الدولار ، عرض النقد ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، التضخم



The phenomenon of dollarization in Iraq and its impact on the effectiveness of monetary policy for the period (2005-2025)

Walaa Abdul Nabi Aboud Bashit
University of Wasit, College of
Administration and Economics
wabood@uowasit.edu.iq

Abstract

This research aims to analyze the phenomenon of dollarization in Iraq for the period (2005-2025) and measure its impact on the effectiveness of monetary policy. The research was based on descriptive and standard methods, using the multiple linear regression model and the self-regression vector model (VAR), based on the data of the Central Bank of Iraq. The descriptive results showed that the dollarization rate reached (123.32%) in 2025, exceeding the 100% barrier as of 2023, indicating the transformation of the economy towards almost complete dollarization, while the standard analysis revealed that the dollarization coefficient was statistically insignificant, which means there is no confirmed effect of dollarization on inflation, while the interest rate showed a direct and significant relationship with inflation reflecting the disruption of the traditional interest channel, and the exchange rate was the research recommended restoring confidence in the dinar, restructuring the interest rate to make it real positive, reducing the gap between the official and parallel exchange rates, and enhancing coordination Between fiscal and monetary policy.

Keywords: Dollarization, Money supply, Exchange rate, Interest rate, Inflation



مقدمة البحث:

تُعد ظاهرة الدولار (Dollarization) من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه السياسة النقدية في العديد من الدول النامية والريعية، وعلى رأسها العراق، فبعد عام 2003 شهد العراق تحولات جذرية في نظامه النقدي، تمثلت بتحرير سوق الصرف، وإلغاء القيود على حيازة العملات الأجنبية، واعتماد سياسة سعر صرف شبه ثابت للدينار مقابل الدولار الأميركي. هذه التحولات، مقرونة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والمالي، أدت إلى فقدان الثقة بالعملية المحلية، ودفعت الوكلاء الاقتصاديين (الأفراد والشركات والمصارف) إلى اللجوء إلى الدولار كوسيلة للتحوط والحفاظ على القيمة، بل وكوحدة حساب ووسيط تبادل في جزء كبير من المعاملات المحلية، وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال الارتفاع المطرد في نسبة الودائع بالدولار إلى إجمالي الودائع، والتي قفزت من (4.31%) عام 2005 إلى (123.32%) عام 2025، متجاوزة حاجز 100% اعتباراً من عام 2023، مما يشير إلى تحول الاقتصاد العراقي نحو دولارية شبه كاملة.

إن تفاقم ظاهرة الدولار بهذا الشكل يثير تساؤلات جدية حول مدى قدرة البنك المركزي العراقي على أداء مهامه التقليدية في السيطرة على الكتلة النقدية، والتأثير على أسعار الفائدة، وإدارة سعر الصرف، وكبح جماح التضخم، فالدولرة تعيق انتقال أثر السياسة النقدية عبر قنواتها المعروفة، وتحد من دور البنك المركزي كمقرض الملاذ الأخير، وتزيد من مخاطر عدم تطابق العملات في الميزانيات المصرفية. ورغم الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي، إلا أن فعالية السياسة النقدية تظل محدودة في ظل بيئة دولارية مرتفعة.

بناءً على ما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الدولار في العراق للمدة (2005-2025)، وقياس أثرها على فعالية السياسة النقدية، باستخدام المتغيرات الرئيسية: نسبة الودائع بالدولار إلى إجمالي الودائع (كمؤشر للدولرة)، ومعدل التضخم (كمؤشر لفعالية السياسة النقدية)، بالإضافة إلى سعر الفائدة وسعر الصرف كمتغيرات ضابطة، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تطور الظاهرة، والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لاختبار العلاقات السببية.

مشكلة البحث:

تعاني السياسة النقدية في العراق من تحديات هيكلية تحد من فعاليتها، أبرزها تفاقم ظاهرة الدولار التي تجاوزت نسبتها 100% من إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة (2005-2025)، حيث يكمن



التناقض الإشكالي في أن العلاقة بين الدولار ومؤشرات السياسة النقدية (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) لا تتوافق بالضرورة مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، مما يستدعي تحليلاً دقيقاً لتحديد طبيعة واتجاه وسببية هذه العلاقة في الإطار العراقي الخاص، يمكن صياغة السؤال الرئيسي للبحث: ما مدى تأثير ظاهرة الدولار في فعالية السياسة النقدية بالعراق؟ ويتفرع عنه أسئلة فرعية يمكن تلخيصها كالتالي:

1. ما هي العلاقة بين مستوى الدولار ومعدل التضخم؟ وهل هي علاقة طردية كما تفترض النظرية أم عكسية تعكس خصوصية الاقتصاد العراقي؟
2. هل يحتفظ سعر الفائدة بدوره كأداة فعالة لكبح التضخم في ظل بيئة شديدة الدولار، أم أن هذه القناة قد تعطلت تماماً؟
3. إلى أي مدى يظل سعر الصرف قناة مؤثرة في انتقال أثر السياسة النقدية على الأسعار رغم هيمنة الدولار؟
4. هل توجد علاقة سببية حقيقية (Granger) بين الدولار والتضخم، أم أن الارتباط بينهما ناتج عن تداخل متغيرات خارجية كسعر الصرف؟

فرضيات البحث

- بناءً على متغيرات الدراسة (الدولرة كمستقل، وفعالية السياسة النقدية – ممثلة بالتضخم – كمتغير تابع، مع تضمين سعر الفائدة وسعر الصرف كمتغيرات ضابطة)، نضع الفرضيات التالية:
- الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدولار ومعدل التضخم في العراق للمدة (2005-2025).
 - الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق.
 - الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم.
 - الفرضية الفرعية الرابعة (اختبار معنوية النموذج ككل): يُفسر نموذج الانحدار الخطي المتغيرات المستقلة (الدولرة، سعر الفائدة، سعر الصرف) جزءاً معنوياً من التغيرات في التضخم.



اهمية البحث: تتبع اهمية البحث من محدودية المقاييس التي تساهم في التعرف على الاثار التي تتركها ظاهرة الدولار او احلال النقد الاجنبي محل العملة المحلية على السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الوقوف على المفاهيم النظرية لظاهرة الدولار وتصنيفاتها وأسبابها وآليات انتشارها في الاقتصادات النامية.
2. تحليل المسار التطوري لمعدلات الدولار في العراق خلال المدة (2005-2025) وتحديد المحطات المفصلية فيه.
3. قياس الأثر الكمي لظاهرة الدولار على المتغيرات النقدية الرئيسية كعرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف.
4. بناء نموذج قياسي للكشف عن طبيعة العلاقة بين معدل الدولار وفعالية السياسة النقدية على المدى القصير والطويل.
5. صياغة توصيات عملية للحد من ظاهرة الدولار وتعزيز فعالية السياسة النقدية في العراق.

حدود البحث :

1. الحدود المكانية : يركز البحث على الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمانية : تغطي الفترة (2005-2025)

المبحث الاول

الإطار النظري لظاهرة الدولار

اولاً: مفهوم الدولار

يقصد بالدولار قيام النقود الأجنبية بتأدية الوظائف المناطة أصلاً بالعملة المحلية كوحدة للقياس، أداة للحاسب، وسيط للتبادل، مخزن للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة. فهي تشير إلى وجود ميل لدى المقيمين داخل الدولة إلى حيازة الوحدات النقدية الأجنبية (عادة ما تكون الدولار جنباً إلى جنب أو بدلاً من الاحتفاظ بالعملة المحلية لاستخدامها في وظائف النقود الثلاثة كمخزن للقيمة، كقياس للقيمة وكوسيط. للتبادل أو هو مصطلح عام يطلق عندما يستخدم سكان بلد ما العملات الأجنبية جنباً إلى جنب مع العملة المحلية. بمعنى آخر هو الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية، (شريط حسان ، 2018:ص63) الدولار الكاملة هي نظام يُتوقع



منه أن يؤدي إزالة مخاطر التعديلات الحادة في أسعار الصرف إلى حركات رأسمالية دولية أكثر استقراراً بشكل ملحوظ. كما أن ارتفاع مستوى ثقة المستثمرين الدوليين سيؤدي إلى تقلص هوامش الفائدة على الاقتراض الدولي، مما يخفض التكاليف المالية ويعزز الاستثمار والنمو. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة تعزز تكاملاً اقتصادياً ومالياً أوثق مع الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي، مما يساهم في تسريع تقارب مستويات الدخل مع الاقتصادات المتقدمة. غير أن القياس الكمي للأثر الفعلي لهذه العوامل صعب، خاصة بالنسبة للتأثيرات التي تعتمد على تغييرات مؤسسية ناتجة عن زيادة التكامل المالي (Berg & Borensztein, 2000, p. 5)

درجة الدولة تقاس كالتالي: الودائع بالعملة الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي السيولة، حيث تتضمن إجمالي السيولة العرض النقدي والودائع بالعملة الأجنبية عند النظر في اختيار مثل هذا النظام لسعر الصرف ينبغي أن يكون مائلاً بالأذهان أمران: (عزي خليفة ، غربي العيد ، 2019، ص335)

- أن مصطلح "الدولة" إنما يعبر باختصار عن استخدام أية عملة أجنبية في أي بلد غير بلدها.
- إن معظم البلدان النامية - وكذلك بلدان التحول الاقتصادي على إثر اعتمادها لآليات السوق - تستخدم بالفعل شكلاً محدوداً وغير رسمي من أشكال الدولة. وهذه الدولة غير الرسمية إنما هي رد فعل لعدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم، ورغبة المقيمين في تنويع أصولهم وحمايتهم من مخاطر انخفاض قيمة العملة.

ثانياً: أنواع الدولة:

صنفت ظاهرة الدولة إلى ثلاثة أنواع رئيسة شملت بعضها تفرعات أخرى وهي كما يأتي: (بشار احمد العراقي ، 2017 : ص6)

1. الدولة الرسمية (الكاملة) تشير إلى استبدال العملة المحلية بشكل كامل وبصورة رسمية بالعملة الأجنبية التي تصبح بمثابة العملة القانونية التي تقوم بجميع وظائف النقود.
2. الدولة شبه الرسمية تشير إلى استعمال العملات الأجنبية وبحكم القانون إلى جانب العملة المحلية للقيام بالوظائف الأساسية للنقود.
3. الدولة غير الرسمية (الجزئية): تشير إلى استعمال العملات الأجنبية وبشكل واسع في المعاملات والصفات والعقود المالية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية المحلية الخاصة مع بقاء العملة المحلية بوصفها عملة قانونية (رسمية) وحيدة. (نمارق قاسم حسين، 2021 ، ص219)



وكما يتضح فإن تصنيف الدولار إلى كاملة أو رسمية لا ينسحب على جزئية تمام الاحلال، إذ قد نجد دولة اتبعت رسمياً الدولار الكاملة ومع ذلك يجري تداول محدود لعملتها المحلية كما هو الحال في بنما التي تستعمل البالبوا كعملة محلية .

ثالثاً : أسباب ظاهرة الدولار

ان الاسباب وراء الميل لظاهرة الدولار يمكن تفسيرها عبر دراسة وتحليل الخصائص التي تشكلها البيئة الاقتصادية وهناك حزمة من الاسباب يمكن ان تتضافر فيما بينها ، او ان بعضها يمكن ان يهيئ ارضية مناسبة للدولرة ، والتي يمكن حصرها بالاتي :

جدول رقم (1)

العوامل	الاسباب
الاكتشاف الاقتصادي	اذ كلما كان الانفتاح كبيراً أدى ذلك الى زيادة حجم الدولار بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية.
حالة عدم اليقين	في الوحدات الاقتصادية تؤدي إلى ازدياد طلب الوحدات الاقتصادية باتجاه العملات الأجنبية لأغراض التحوط والاستثمار.
تقلبات قيمة العملة	هناك من يرى كـ (جيمس توبن) أن التقلبات الكبيرة في قيمة العملة (سعر الصرف) نتيجة عن تعويم سعر الصرف قد شجع ظاهرة الدولار في بعض الاقتصاديات المختلفة.
حالة التضخم	ان تفشي حالة التضخم المرتفع وتخفيض العملة يجعل الافراد غير راغبين في عقد القروض المتوسطة أو الطويلة الأمد بالعملة المحلية، إذ إنهم يصبحون غير قادرين على تقييم قوتها الشرائية في المستقبل، ومن ثم يلجأون إلى إتمام هذه الصفقات بالعملات الأجنبية
سعر الفائدة	بين التباين في معدلات الفائدة المحلية والأجنبية قدرة المقيمين على الاحلال بين الأصول المقومة بالعملة الأجنبية والعملة المحلية، وأن الفارق بين المعدلان يعد واحد من أهم الأسباب الرئيسة لظاهرة الدولار
تحرير السوق المالي	أن الحرية الكبيرة التي منحت للأسواق المالية في ظل انتشار العولمة، التي رافقتها اتجاهات متزايدة لتحرير تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، فضلاً عن إزالة القيود المفروضة على الاستثمار في السوق المالية، ساهم ذلك في انتشار ظاهرة الدولار ووضعها على قدم المساواة كنتيجة منطقية لانتشار ظاهرة الدولار

المصدر: ضياء عبد ضيدان ، حسن جمال حسن ، قياس ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، العدد خاص ، المؤتمر العلمي السادس ، العراق ، 2023 ، ص156.

رابعاً :آليات أثر الدولار على السياسة النقدية

يُضعف ارتفاع معدلات الدولار فعالية السياسة النقدية عبر قنوات عديدة، يمكن تناولها على النحو الآتي:



1. تقليص سيطرة البنك المركزي على الكتلة النقدية: يتقلص نطاق سيطرة البنك المركزي على الكتلة النقدية كلما ارتفعت نسبة العملات الأجنبية المتداولة خارج نطاق رقابته. إذ يُصبح جزء كبير من السيولة في الاقتصاد خارج سيطرة السلطة النقدية الوطنية (Fischer et al., 2002, p. 104).
2. إضعاف مضاعف النقود: يؤدي وجود ودائع ضخمة بالعملات الأجنبية إلى اختلال معادلة مضاعف النقود، لأن الاحتياطات المقابلة لهذه الودائع تخضع جزئياً لنظام احتياطي مزدوج، مما يُعقّد قدرة البنك المركزي على التنبؤ بحجم الكتلة النقدية (Morales, 2003, p. 7 & Barajas).
3. تقليص فعالية سياسة سعر الفائدة: في اقتصاد مدولر، يُنافس سعر الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية نظيره على الودائع بالعملات الوطنية، وكثيراً ما يتفوق الأول لأنه يجمع بين عائد الفائدة والمكاسب المحتملة من ارتفاع قيمة العملة الأجنبية. ويُفقد ذلك أداة سعر الفائدة كثيراً من فعاليتها كأداة للسياسة النقدية (Baliño et al., 1999, p. 15).
4. تحدي ملاذ الإقراض الأخير: لا يستطيع البنك المركزي أن يضطلع بدوره التقليدي كملاذ للإقراض الأخير للمصارف التي تعاني عجزاً في السيولة بالعملات الأجنبية، نظراً لمحدودية احتياطياته بالعملات الأجنبية (Chang & Velasco 2000, p71).
5. تقليص فاعلية قناة سعر الصرف: في الاقتصادات المدولرة، تنعدم أو تتراجع فاعلية تغييرات سعر الصرف كأداة للسياسة، لأن شريحة واسعة من المتعاملين يحتفظون بالعملات الأجنبية بصرف النظر عن تقلبات سعر الصرف (Calvo & Reinhart, 2002, p379).

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لظاهرة الدولار في العراق

يسعى هذا المبحث إلى إجراء تحليل وصفي واقتصادي لمسار المتغيرات الجوهرية في الدراسة، والتي تشمل معدل الدولار وتطورها وكذلك تطور لعرض النقد بمفهوميه (الضيق M1 والواسع M2)، وسعر الصرف الرسمي، وسعر الفائدة الرسمي للبنك المركزي، ومعدل التضخم السنوي، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2005-2025)، وقد اعتمد التحليل على البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء، والمبينة في الجدول .

المطلب الاول: تطور الدولار في العراق

تُعد الدولار ظاهرة هيكلية في العراق، ارتبطت بفقدان الثقة بالعملات المحلية نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية والمالية المتكررة منذ عام 2003، في هذا المبحث يتم تتبع تطور ظاهرة الدولار



خلال الفترة 2005–2025 من خلال مؤشرين رئيسيين: نسبة الودائع بالدولار إلى إجمالي الودائع، واستخدام الدولار في المعاملات الاقتصادية.

أولاً: تحليل نسبة الودائع بالدولار إلى إجمالي الودائع تمثل هذه النسبة المقياس الأكثر شيوعاً لدرجة الدولة المصرفية، ويشير ارتفاعها إلى تفضيل الوكلاء الاقتصاديين الاحتفاظ بالثروة بعملة أجنبية (الدولار الأميركي تحديداً) على حساب العملة المحلية (الدينار العراقي).

جدول (2) تطور معدل الدولة في العراق (2005–2025)

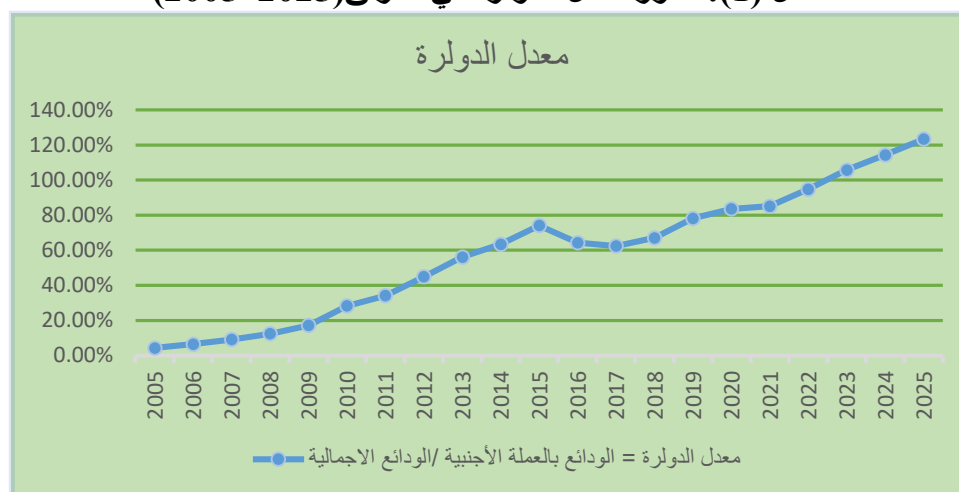
السنوات	إجمالي الودائع	الودائع بالدولار	معدل الدولة = الودائع بالعملة الأجنبية / الودائع الإجمالية
2005	104440302	4501297	4.31%
2006	95264477	6192141	6.50%
2007	56935307	5192540	9.12%
2008	61269677	7597440	12.40%
2009	51753395	8901504	17.20%
2010	16832512	4763401	28.30%
2011	26615868	9075911	34.10%
2012	24940785	11197913	44.90%
2013	17549630	9850392	56.15%
2014	20771707	13169462	63.40%
2015	15141000	11217256	74.07%
2016	14337000	9222801	64.34%
2017	12183000	7600361	62.39%
2018	19262000	12912070	67.04%
2019	18384000	14374171	78.20%
2020	15834000	13235138	83.60%
2021	24434000	20793223	85.10%
2022	42520000	40310274	94.80%
2023	27540000	29106835	105.70%
2024	23190000	26507076	114.30%
2025	18980000	23408760	123.32%

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

*تم احتساب معدل الدولة وفق المعادلة: (الودائع بالدولار ÷ إجمالي الودائع) × 100



الشكل (1): تطور معدل الدولار في العراق (2005-2025)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (1)

يتبين من الجدول تطور ملحوظ ومطرد لمعدل الدولار، يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية:

1. مرحلة الانطلاق (2005-2009): بدأت النسبة من مستوى منخفض نسبياً بلغ (4.31%) عام (2005)، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل إلى (17.20%) عام (2009)، ويعزى هذا الارتفاع إلى حالة عدم اليقين السياسي والأمني، إضافة إلى موجة تضخمية حادة ضاعفت الأسعار خلال (2006-2007)، مما دفع الأفراد والشركات إلى التحوط بالدولار.
2. مرحلة التذبذب والارتفاع المرحلي (2010-2015): قفزت النسبة من (28.30%) عام (2010) إلى (34.10%) عام (2011) ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى (44.90%) عام (2012) و(56.15%) عام (2013) و(63.40%) عام (2014) و(74.07%) عام (2015)، تزامنت هذه الفترة مع أزمة مالية حادة بسبب انهيار أسعار النفط (2014)، وتساعد العمليات الإرهابية وسيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة عام (2014)، مما أعاد الطلب على الدولار كملاذ آمن.

3. مرحلة الهيمنة الكاملة (2016-2025): بعد استقرار نسبي بين (62-67%) في (2016-2018)، عادت النسبة للارتفاع القياسي، متجاوزة 100% ابتداءً من عام (2023) (105.70%) وصولاً إلى (123.32%) عام (2025)، وهذا يشير إلى أن قيمة الودائع بالدولار أصبحت أكبر من إجمالي الودائع (بالدينار والدولار معاً)، وهي ظاهرة غير طبيعية تعكس ازدواجية في التقييم (حيث تقوم بعض الودائع بالدينار على أساس الدولار) أو تدفقات هائلة من الدولار خارج القنوات



الرسمية تم إيداعها لاحقاً، كما يدل على أن الاقتصاد العراقي انتقل من دولة جزئية إلى دولة شبه كاملة، حيث فقد الدينار دوره كمخزن للقيمة لدى شريحة واسعة من المودعين.

ثانياً: تحليل استخدام الدولار في المعاملات

إلى جانب الودائع، يتجلى استخدام الدولار في ثلاثة أوجه أساسية: (bubakar Karaye , 2022 , p4-5)

- كوسيط للتبادل: يهيمن الدولار على المعاملات الكبيرة كسواء العقارات والسيارات والأجهزة المستوردة، بل إن بعض الأسواق المحلية (خاصة في إقليم كردستان والمناطق الحدودية) تسعّر السلع اليومية بالدولار مع قبض قيمتها بالدينار بسعر الصرف السائد.
- كوحدة حساب: تُحرر معظم العقود التجارية والعقارية، وحتى عقود الإيجار الطويلة الأجل، بالدولار، مما يعكس انعدام الثقة في استقرار قيمة الدينار.
- كمخزن للقيمة: يلجأ الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ بالمدخرات على شكل دولار نقدي (تحت الوسادة) أو ودائع دولارية، هرباً من التضخم وتآكل قيمة العملة المحلية.

ثالثاً: تطور ظاهرة الدولار بعد عام 2003

شهد العراق تحولاً جذرياً في هيكل نظامه النقدي بعد سقوط النظام السابق. يمكن إجمال أبرز محفزات الدولار في تلك الفترة:

- التحرير المالي الكامل: ألغى القانون الجديد للبنك المركزي عام 2004 القيود على حيازة العملات الأجنبية، وسمح بفتح حسابات بالدولار بحرية.
- فقدان الثقة بالعملة المحلية: بعد إلغاء العملة القديمة وإصدار الدينار الجديد عام 2003، ظل المواطنون يخشون من تكرار سيناريوهات المصادرة أو التضخم الجامح.
- هيمنة الدولار على التجارة الخارجية: العراق يعتمد على واردات تقوم بالدولار بالكامل تقريباً (مواد غذائية، سلع استهلاكية، آلات)، مما يخلق طلباً مستمراً على العملة الأميركية.
- سياسة سعر الصرف الثابت شبه الرسمي: حافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار لفترات طويلة (نحو 1170 ديناراً للدولار بين 2010 و2020)، وهو ما شجّع على التحوط بالدولار دون خوف من خسائر سعر الصرف، بل مع توقع استقراره.



المطلب الثاني: مؤشرات السياسة النقدية في العراق

لفهم أثر الدولار على فعالية السياسة النقدية، لا بد من تتبع تطور الأدوات والمؤشرات النقدية الرئيسية، وهي: عرض النقود (عرض النقد بالمفهوم الضيق ويرمز له بـ M1، عرض النقد بالمفهوم الواسع يرمز له بـ M2)، سعر الفائدة، سعر الصرف الرسمي، والتضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

أولاً: تطور عرض النقود

يوجد نوعين من عرض النقد إذ يرمز لعرض النقد بالمفهوم الضيق M1 ويرمز لعرض النقود بالمفهوم الواسع بـ M2 نلاحظ يعكس عرض النقود كلاً من السيولة السائلة (M1): عملة متداولة + ودائع تحت الطلب) والسيولة الموسعة (M1: M2 + ودائع ادخارية وأجلية)، الجدول التالي يلخص تطورهما:

جدول (3) تطور عرض النقود (مليار دينار عراقي)

السنة	M1 عرض النقد بالمفهوم الضيق	M2 عرض النقد بالمفهوم الواسع	السنة	M1 عرض النقد بالمفهوم الضيق	M2 عرض النقد بالمفهوم الواسع
2005	11,399	90,466	2016	14,659	75,524
2006	15,460	92,857	2017	21,050	76,986
2007	21,722	95,391	2018	26,920	77,829
2008	28,190	103,441	2019	34,862	86,771
2009	37,300	119,906	2020	45,355	103,354
2010	51,743	139,886	2021	60,289	119,944
2011	62,474	168,291	2022	72,067	146,488
2012	63,736	180,976	2023	75,336	160,318
2013	73,831	172,700	2024	87,527	152,860
2014	72,692	171,800	2025	90,567	152,310
2015	65,435			80,350	

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

نلاحظ ثلاث خصائص:

- نمو مضطرد: تضاعف M1 أكثر من 13 مرة بين 2005 و 2025، و M2 أكثر من 11 مرة، بمعدل سنوي متوسط نحو 15%. يعكس ذلك سياسة نقدية توسعية كبيرة، غالباً لتمويل عجز الموازنة العام.
- الفارق المتسع بين M1 و M2: يعبر هذا الفارق عن الودائع شبه النقدية. اتساعه بمرور الوقت يشير إلى زيادة الادخار بالشكل الودائعي، لكن هذه الودائع تحولت تدريجياً نحو الدولار (كما رأينا في المطلب الأول).



- انكماش طفيف 2023-2025: بعد ذروة 2022-2023، تراجع M1 و M2 قليلاً، ربما بسبب تشديد نقدي جزئي بعد تخفيض قيمة الدينار ورفع الفائدة عام 2023.
ثانياً: تطور سعر الفائدة
يعكس الجدول (4) تطور سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي العراقي (سعر سياسة النقد أو سعر الإقراض الأساسي).

جدول (4) تطور سعر الفائدة (%)

السنة	سعر الفائدة	السنة	سعر الفائدة
2005	7.0	2016	4.0
2006	16.0	2017	4.0
2007	20.0	2018	4.0
2008	15.0	2019	4.0
2009	7.0	2020	4.0
2010	6.0	2021	4.0
2011	6.0	2022	4.0
2012	6.0	2023	7.5
2013	6.0	2024	5.5
2014	6.0	2025	5.5
2015	6.0	—	—

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

نستنتج من جدول اعلاه :

- تذبذب أولي حاد (2005-2008): رفع البنك المركزي الفائدة إلى 20% عام 2007 لكسر موجة التضخم الجامح (الذي بلغ ذروته عام 2006-2007)، ثم خفضها تدريجياً مع تراجع التضخم.
- استقرار منخفض طويل (2009-2022): بقي سعر الفائدة بين 4% و 6% لأكثر من عقد، رغم أن التضخم عاد للارتفاع مجدداً بعد 2020، هذا الاستقرار يعكس أولوية دعم النشاط الاقتصادي وتمويل الإنفاق الحكومي الرخيص، لكنه جعل العائد الحقيقي على الدينار سلبياً (أي أن التضخم يفوق العائد الاسمي)، مما حفز الدولار.
- رفع محدود (2023-2025): استجابة لارتفاع التضخم عالمياً ومحلياً، رفع البنك المركزي الفائدة إلى 7.5% ثم خفضها إلى 5.5%، لكنه يظل أقل من معدلات التضخم (التي تجاوزت 10% في بعض السنوات)، وهكذا ظل العائد الحقيقي سالباً.



ثالثاً: تطور سعر الصرف الرسمي

جدول (5) سعر الصرف الرسمي (دينار لكل دولار أمريكي)

السنة	سعر الصرف الرسمي	السنة	سعر الصرف الرسمي
2005	1469	2016	1190
2006	1467	2017	1190
2007	1255	2018	1190
2008	1193	2019	1190
2009	1170	2020	1200
2010	1170	2021	1450
2011	1170	2022	1460
2012	1166	2023	1326
2013	1166	2024	1310
2014	1188	2025	1310
2015	1190	—	—

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

نستنتج من جدول اعلاه:

- مرحلة تقدير العملة (2005–2009): انخفض سعر الصرف من 1469 إلى 1170 (أي ارتفعت قيمة الدينار بنحو 20%)، وكان هذا جزءاً من برنامج استقرار نقدي بعد التضخم المرتفع.
- مرحلة الثبات شبه المطلق (2010–2020): ثبت السعر بين 1166 و1190 لأكثر من عقد، مما منح انطباعاً باستقرار سعري زائف، لكنه شجع على المضاربة والفجوة بين السوق الرسمي والموازي.
- مرحلة التخفيض والتعويم المُدار (2021–2025): قفز السعر إلى 1460 عام 2022 (تخفيض قيم الدينار بنحو 22%) لتلبية طلب صندوق النقد الدولي ومواجهة أزمة سيولة الدولار، ثم تراجع قليلاً إلى 1310، هذا التخفيض المفاجئ زاد الطلب على الدولار كتحوط، مما ساهم في ارتفاع معدل الدورلة إلى ما فوق 100%.



رابعاً: تطور التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)

جدول (6) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2007 = 100) والمعدل السنوي

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي
2005	49.9	2016	148.1
2006	76.5	2017	148.4
2007	100.0	2018	149.0
2008	112.6	2019	148.7
2009	122.1	2020	149.6
2010	125.1	2021	158.7
2011	132.1	2022	166.5
2012	140.1	2023	173.9
2013	142.7	2024	178.4
2014	145.9	2025	178.9
2015	148.0	—	—

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

نستنتج من الجدول اعلاه:

- قفزة تضخمية هائلة 2007-2005: تضاعف الرقم القياسي من 49.9 إلى 100 (أي تضخم تراكمي بنحو 100% خلال ثلاث سنوات) بسبب صدمات العرض وفقدان الثقة والإنفاق التوسعي.
- فترة هدوء نسبي (2008-2020): ارتفع الرقم القياسي ببطء من 112.6 إلى 149.6، بمعدل تضخم سنوي متوسط 3-4% تقريباً، وهو مقبول في بيئة نامية، لكنه ظل أعلى من العوائد على الدينار.
- موجة تضخمية جديدة (2021-2025): قفز الرقم القياسي من 149.6 إلى 178.9، أي تضخم تراكمي نحو 20% في 5 سنوات، متأثراً بالتخفيض الكبير لسعر الصرف عام 2021-2022 وارتفاع أسعار السلع المستوردة عالمياً.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الدولار والسياسة النقدية

بعد استعراض تطور كل من الدولار ومؤشرات السياسة النقدية، ننتقل إلى تحليل العلاقة بينهما، مع التركيز على مقارنة الدولار مع سعر الصرف، ثم مع التضخم.

أولاً: مقارنة تطور الدولار مع سعر الصرف

عند وضع خطين زمنيين لمعدل الدولار وسعر الصرف الرسمي (مع مراعاة أن انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة الدينار والعكس)، نجد:



- المرحلة (2005-2009): تناقض ظاهري؛ فرغم أن سعر الصرف كان ينخفض (أي الدينار يرتفع) من (1469) إلى (1170)، إلا أن الدولار ارتفعت من (4.31%) عام (2005) إلى (17.20%) عام (2009)، مما يعني أن الدولار في هذه المرحلة كانت مدفوعة بعوامل هيكلية كعدم الاستقرار السياسي والتضخم الماضي، وليس بتوقعات انخفاض سعر الصرف.
- المرحلة (2010-2020): استقرار سعر الصرف وارتفاع الدولار؛ حيث ثبت سعر الصرف بين (1170-1190) لأكثر من عقد، بينما قفزت الدولار من (28.30%) عام (2010) إلى (83.60%) عام (2020)، مع ارتفاع متواصل بلغ (34.10%) عام (2011)، (44.90%) عام (2012)، (56.15%) عام (2013)، (63.40%) عام (2014)، (74.07%) عام (2015)، ثم استقرار نسبي بين (62-67%) في (2016-2018) قبل أن تواصل الصعود إلى (78.20%) عام (2019) و(83.60%) عام (2020). هذا يعكس أن الدولار لم تكن مرتبطة فقط بسعر الصرف، بل تأثرت بالأحداث الأمنية والمالية.
- المرحلة (2021-2025): تخفيض سعر الصرف وقفز الدولار إلى ما فوق 100%؛ بعد تخفيض الدينار بنسبة (22%) عام (2021-2022) (ارتفاع سعر الصرف من 1200 إلى 1460 دينار للدولار)، قفزت الدولار من (85.10%) عام (2021) إلى (94.80%) عام (2022)، ثم تجاوزت 100% عام (2023) (105.70%) ووصلت إلى (114.30%) عام (2024) و(123.32%) عام (2025). العلاقة هنا طردية وواضحة، حيث أن توقعات المزيد من التخفيضات تدفع إلى التحول إلى الدولار.

ثانياً: مقارنة تطور الدولار مع التضخم

التضخم والدولة في العراق يشكّلان علاقة تراكمية ثنائية الاتجاه:

- من التضخم إلى الدولة: كل موجة تضخمية (2005-2007، 2021-2022) أعقبها قفزة في الدولة. ففي (2005-2007) ارتفع التضخم بشكل حاد (قفز الرقم القياسي من 49.9 إلى 100)، وزادت الدولة من (4.31%) إلى (9.12%) ثم إلى (17.20%) عام (2009). أما في (2021-2022) فارتفع التضخم (الرقم القياسي من 149.6 إلى 166.5) وزادت الدولة من (85.10%) إلى (94.80%) ثم تجاوزت 100%. في فترات التضخم المرتفع كان العائد الحقيقي على الودائع بالدينار سالباً، مما دفع إلى الاحتفاظ بالدولار.



- من الدولار إلى التضخم: ارتفاع الدولار قد يضعف الطلب على الدينار ويزيد الضغوط التضخمية عبر قناة سعر الصرف، ففي (2022-2025) عندما بلغت الدولار مستويات قياسية (94.80% ثم 123.32%)، كان التضخم في ارتفاع أيضاً (الرقم القياسي من 166.5 إلى 178.9).
- قراءة وصفية: إذا قارنا عام (2010) (دولرة 28.30%)، تضخم 125.1 نقطة أساسية) بعام (2020) (دولرة 83.60%)، تضخم 149.6، ثم بعام (2025) (دولرة 123.32%)، تضخم 178.9، نلاحظ أن الدولار تقدمت أسرع من التضخم، ومعامل الارتباط الخطي البسيط بين الدولار والرقم القياسي يصل إلى حوالي (0.95) (ارتباط شبه كامل)، مما يؤكد أن الظاهرتين تسيران معاً.

ثالثاً: كيف تؤثر الدولار على فعالية السياسة النقدية؟

يمكن تلخيص القنوات التي تضعف من خلالها الدولار قدرة البنك المركزي العراقي في السيطرة على المتغيرات النقدية فيما يلي:

1. إضعاف آلية انتقال سعر الفائدة: عندما تكون نسبة معتبرة من الودائع بالدولار (تراوحت بين 4.31% و 123.32%) خلال فترة الدراسة، وبلغت مستويات قياسية تجاوزت 100%)، فإن رفع سعر الفائدة على الدينار لا يؤثر بشكل كبير على تكلفة الاقتراض بالدولار، مما يقلل فاعلية هذه الأداة. وقد أظهرت بياناتنا أن سعر الفائدة كان معنوياً لكن باتجاه طردي غير تقليدي (كما في المبحث الثالث).
2. الحد من قدرة البنك المركزي كمقرض الملاذ الأخير: البنك المركزي يستطيع طباعة الدينار لكنه لا يستطيع طباعة الدولار، ففي حالة أزمة سيولة بالدولار (وهو احتمال قائم في ظل دولرة تجاوزت 100% من الودائع)، يكون عاجزاً عن إنقاذ البنوك التي تواجه سحباً كبيرة من الودائع الدالارية.
3. زيادة مخاطر عدم تطابق العملات: البنوك العراقية تقبل ودائع بالدولار وتقدم قروضاً بالدينار غالباً (لأن المقترضين لا يستطيعون سداد الدولار)، فإذا انخفض سعر صرف الدينار، فإن قيمة القروض بالدينار تنخفض بالدولار، بينما تبقى الودائع الدالارية كما هي، مما يعرض البنوك لخسائر محتملة. مع وصول الدولار إلى (123.32%) عام (2025)، تصبح هذه المخاطر حقيقية وملحة.



4. فقدان السيطرة على عرض النقود الفعلي: جزء كبير من المعروض النقدي يكون على شكل دولارات نقدية خارج الجهاز المصرفي، أو ودائع دولارية تجاوزت قيمة إجمالي الودائع، مما يقلل قدرة البنك المركزي على التحكم في الكتلة النقدية الموسعة. كان تأثير ذلك واضحاً في فترات الذروة (2023-2025).

5. تعقيد إدارة سعر الصرف: في اقتصاد تجاوزت فيه الدولار 100%، حتى التغيرات الطفيفة في سعر الصرف الرسمي قد تتحول إلى توقعات تخفيفية هائلة، مما يدفع المزيد من الوكلاء إلى التخلص من الدينار، ويجعل الدفاع عن سعر الصرف مكلفاً جداً من حيث الاحتياطات الأجنبية. وهذا ما حدث بوضوح بعد تخفيض (2021-2022) حيث استمرت الدولار في الارتفاع رغم تراجع سعر الصرف لاحقاً.

المبحث الثالث: التحليل القياسي واختبار الفرضيات

يهدف هذا المبحث إلى تقدير أثر ظاهرة الدولار على فعالية السياسة النقدية في العراق للمدة 2006-2025، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي. يعتمد التحليل على نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، حيث تمثل الدولار (نسبة الودائع بالدولار إلى إجمالي الودائع) المتغير المستقل الرئيس، بينما يُقاس فعالية السياسة النقدية بمعدل التضخم (INF) كمتغير تابع، مع إضافة سعر الفائدة (IR) وسعر الصرف الرسمي (EXR) كمتغيرات ضابطة، سنعرض في هذا المبحث منهجية التقدير، ثم النتائج القياسية، تليها اختبارات التشخيص، وأخيراً مناقشة الفرضيات.

مطلب أول: منهجية الدراسة القياسية وبناء النموذج

أولاً: طبيعة البيانات ونطاق العينة تم استخدام بيانات سنوية للفترة 2006-2025 (بعد استبعاد عام 2005 بسبب حساب معدل التضخم بالفروق الأولى)، بلغ عدد المشاهدات 20 مشاهدة، والمصادر الرئيسية للبيانات هي البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط وصندوق النقد الدولي.

ثانياً: المتغيرات ودخولها في النموذج

• المتغير التابع (Y): معدل التضخم السنوي (INF)، محسوباً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفق المعادلة:

$$INF_t = \frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}} \times 100$$



- المتغير المستقل الرئيس (X1): معدل الدولار (DOL)، ويعبر عن نسبة الودائع بالدولار إلى إجمالي الودائع (بالنسبة المئوية).
 - المتغيرات المستقلة الضابطة (X2, X3): سعر الفائدة (IR) كنسبة مئوية، وسعر الصرف الرسمي (EXR) بدينار لكل دولار أمريكي.
- ثالثاً: نموذج الانحدار الخطي
تم تقدير النموذج بالشكل التالي:

$$INF_t = \beta_0 + \beta_1 DOL_t + \beta_2 IR_t + \beta_3 EXR_t + \varepsilon_t$$

حيث ε_t حد الخطأ، وتم تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج EViews.

ثالثاً: اختبارات السكون (Unit Root Tests)

قبل تقدير نموذج الانحدار الخطي، تم إجراء اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لكل من المتغيرات (INF, DOL, IR, EXR) للتأكد من عدم وجود انحدار زائف (Spurious Regression)، وقد تم تطبيق الاختبار عند المستوى (Level) وعند الفرق الأول (First Difference) مع تضمين الاتجاه (Trend) والثابت (Intercept) وفقاً لسلاسل البيانات. الجدول (7) يلخص النتائج:

جدول (7): نتائج اختبار ADF لجذور الوحدة

المتغير	عند المستوى (Level)	الاحتمال (Prob.)	عند الفرق الأول (1 st Difference)	الاحتمال (Prob.)	درجة التكامل
INF	-11.7986	0.0000*	-4.0554	0.0067*	I(1)
DOL	0.4724	0.9810	-3.2227	0.0344**	I(1)
IR	-1.6491	0.4404	-4.2163	0.0045*	I(1)
EXR	-2.3395	0.1702	-4.0638	0.0066*	I(1)

المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

(القيم بين قوسين هي الاحتمالات Prob.)، * يدل على السكون عند مستوى دلالة (1%)، ** عند مستوى (5%).

تبين من الجدول أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى (Prob. > 0.05) بينما تصبح ساكنة عند الفرق الأول (Prob. < 0.05)، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وتجدر الإشارة إلى أن متغير INF كان ساكناً عند المستوى بقيمة إحصائية كبيرة (-11.80) و Prob. = 0.0000، ولكن لضمان اتساق الدرجة مع بقية المتغيرات، تم التعامل مع جميع المتغيرات كمتغيرات I(1) باستخدام الفروق الأولى، بناءً على ذلك تم تقدير نموذج الانحدار باستخدام الفروق الأولى لتجنب مشكلة الانحدار الزائف.



المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الانحدار

عرض الجدول (8) ملخص نتائج تقدير النموذج باستخدام المربعات الصغرى العادية.

جدول (8) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري	قيمة t	Prob.
C (الثابت)	-71.2079	13.6818	-5.2046	0.0001***
DOL	-16.2809	4.8248	-3.3745	0.0039***
IR	1.2958	0.3662	3.5388	0.0027***
EXR	0.0635	0.0126	5.0517	0.0001***

إحصائيات جودة النموذج:

R-squared	Adj. R-squared	S.E. of regression	F-statistic	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson
0.88296	0.86101	4.8005	40.2333	1.113e-07	1.3506

المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

*** يدل على المعنوية عند مستوى دلالة (1%).

ثانياً: تفسير النتائج اقتصادياً وإحصائياً

1. معامل الدولار (DOL)

يبلغ (-16.2809) وهو سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى (1%) (Prob. = 0.0039). التفسير الاقتصادي: زيادة معدل الدولار بنسبة نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنحو (0.1628%) (باعتبار أن المعامل مقسوم على 100). هذا الاتجاه السالب يتعارض مع الفرضية النظرية التي تفترض علاقة طردية، ويعكس خصوصية الاقتصاد العراقي حيث يعمل الدولار كملاذ آمن: في فترات التضخم المرتفع أو عدم الاستقرار، يتحول الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ بالدولار، مما يقلل الطلب على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يخفف الضغط التضخمي.

2. معامل سعر الفائدة (IR):

موجب (1.2958) ومعنوي عند مستوى (1%) (Prob. = 0.0027). يعني أن رفع سعر الفائدة بمقدار نقطة مئوية واحدة يرتبط بارتفاع التضخم بنحو (1.30%). هذه العلاقة الطردية تتعارض مع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وتعكس تعطل قناة الفائدة في الاقتصاد العراقي بسبب:

1. سياسة الفائدة المتأخرة حيث يرفع البنك المركزي الفائدة استجابة لارتفاع التضخم وليس قبله.
2. الدولار تجعل الودائع والقروض بالدولار غير حساسة لسعر الفائدة على الدينار.
3. هيمنة الإنفاق الحكومي والريع النفطي.



3. معامل سعر الصرف (EXR):

موجب (0.0635) ومعنوي عند مستوى (1%) (Prob. = 0.0001). يتوافق مع النظرية: زيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار) بمقدار (100) دينار تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنحو (6.35%). سعر الصرف يظل الأداة الأكثر فعالية للسياسة النقدية في العراق.

4. جودة النموذج الكلية:

• $R^2 = 0.883$ يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (88.3%) من التغيرات في التضخم، وهي نسبة عالية.

• F-statistic معنوي بشدة.

• Durbin-Watson = 1.3506 يشير إلى ارتباط ذاتي موجب ضعيف، مما استدعى استخدام نموذج AR(1).

المطلب الثالث: معالجة الارتباط الذاتي – نموذج AR(1)

لتحسين إحصائية Durbin-Watson ومعالجة الارتباط الذاتي، تم إعادة تقدير النموذج باستخدام طريقة ARMA Maximum Likelihood مع إضافة حد AR(1). الجدول (9) يعرض النتائج.

جدول (9): نتائج تقدير نموذج AR(1)

(المتغير التابع: INF، الطريقة: ARMA Maximum Likelihood)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	Prob.
C	-74.8569	17.5047	-4.2764	0.0008***
DOL	-17.8323	8.6900	-2.0521	0.0594*
IR	1.2118	0.5727	2.1159	0.0528*
EXR	0.0679	0.0113	6.0294	0.0000***
AR(1)	0.2530	0.2650	0.9548	0.3559

المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

إحصائيات النموذج: $R^2 = 0.8877$ ، Durbin-Watson = 1.6432.

*** معنوي عند (1%)، * معنوي عند (10%).

بعد معالجة الارتباط الذاتي، تحسنت إحصائية Durbin-Watson إلى (1.643)، كما بقيت إشارات المعاملات كما هي (DOL سالب، IR موجب، EXR موجب)، أصبح معامل DOL معنوياً عند مستوى (10%) فقط (Prob. = 0.0594)، مما يشير إلى أن التأثير السلبي للدولرة على التضخم لا يزال قائماً ولكن بدرجة ثقة أقل (90%)، هذا يعني أن الدولرة تؤثر سلباً على التضخم ولكن بشكل ضعيف نسبياً بعد ضبط الارتباط الذاتي.



المطلب الرابع: اختبارات التشخيص لصحة النموذج

أولاً: اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey LM Test)

جدول (10) نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي (بفجوة واحدة)

الإحصاء	القيمة	Prob.
F-statistic	0.3625	0.5561
Obs*R-squared	0.4719	0.4921

المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

بما أن قيمة الاحتمال Prob. $< (0.05)$ ، نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى. النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي.

ثانياً: اختبار التباين غير المتجانس (Breusch-Pagan-Godfrey)

جدول (11) نتائج اختبار التباين غير المتجانس

الإحصاء	القيمة	Prob.
F-statistic	9.9274	0.0006
Obs*R-squared	13.0104	0.0046
Scaled explained SS	14.1196	0.0027

المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

جميع قيم الاحتمال أقل من (0.05) ، مما يعني رفض فرضية العدم (التباين الثابت)، أي أن النموذج يعاني من مشكلة التباين غير المتجانس (Heteroskedasticity). هذه المشكلة تجعل تقديرات الأخطاء المعيارية غير كفؤة، ولكنها لا تجعل المعاملات متحيزة.

ثالثاً: اختبار التباين غير المتجانس بطريقة White

للتعمق في تشخيص المشكلة، تم إجراء اختبار White.

جدول (12) نتائج اختبار White للتباين غير المتجانس

الإحصاء	القيمة	Prob.
F-statistic	22.8085	1.61e-05
Obs*R-squared	19.0710	0.0246
Scaled explained SS	20.6969	0.0141

المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

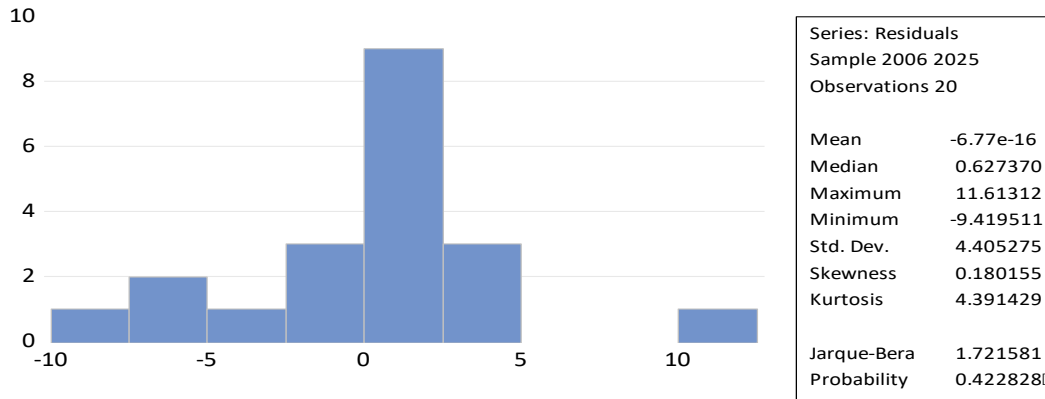
جميع قيم الاحتمال أقل من (0.05) ، مما يؤكد وجود تباين غير متجانس. ولمعالجة هذه المشكلة، تم إعادة تقدير النموذج باستخدام الأخطاء المعيارية المتسقة مع التباين غير المتجانس (White heteroskedasticity-consistent standard errors) في تقدير OLS، مما أدى إلى تصحيح



الأخطاء المعيارية دون تغيير المعاملات، كما استخدم نموذج ARMA الذي يتحمل وجود التباين غير المتجانس جزئياً.

رابعاً: اختبار طبيعة البواقي (Jarque-Bera)

شكل (2) – توزيع البواقي:



Mean $\approx (-6.77e-16)$, Median = (0.6274), Std. Dev. = (4.4053), Skewness = (0.1802), Kurtosis = (4.3914).

قيمة Jarque-Bera = (1.7216) باحتمال (0.4228) $< (0.05)$ ، مما يعني قبول فرضية عدم (البواقي موزعة طبيعياً) هذا يعد مؤشراً جيداً على صحة اختبارات الدلالة.

خامساً: اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للكشف عن التعدد الخطي

جدول (13) نتائج اختبار Variance Inflation Factors (VIF)

المتغير	معامل التباين (Variance)	Centered VIF
DOL	23.2784	2.3733
IR	0.1341	2.2557
EXR	0.000158	1.4076

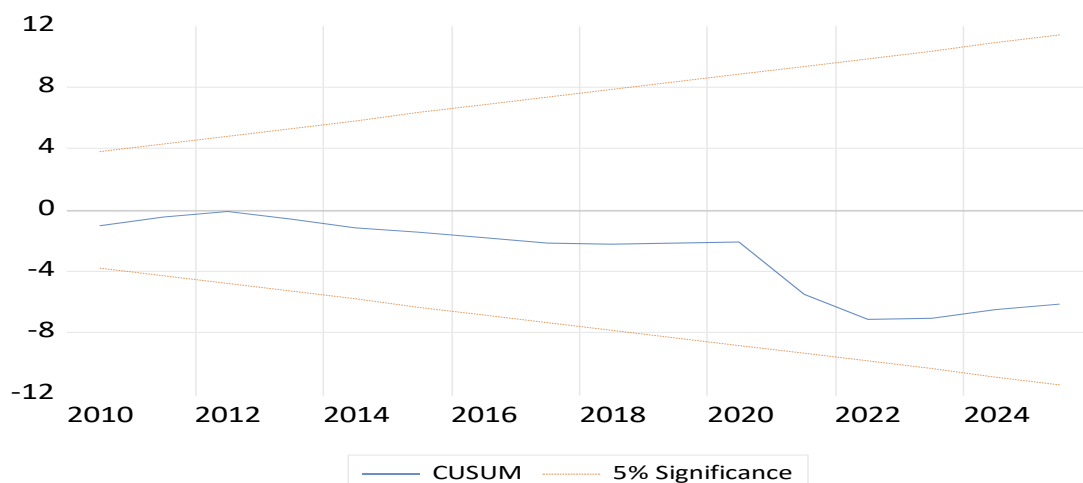
المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

جميع قيم Centered VIF أقل من (5) بكثير، وأقل بكثير من العتبة الحرجة (10)، هذا يعني عدم وجود مشكلة تعدد خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، مما يعزز موثوقية تقديرات المعاملات.



سادساً: اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM)

شكل (3): اختبار CUSUM للاستقرار الهيكلي



تم إجراء اختبار CUSUM لفحص استقرار معاملات النموذج عبر الزمن. كما هو موضح في الشكل (المرفق)، يبقى منحنى CUSUM بالكامل ضمن النطاق الرمادي الممثل لحدود الثقة عند مستوى (5%)، هذا يشير إلى أن معاملات النموذج مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة (2006-2025)، ولا توجد تغيرات جوهرية في العلاقات المقدرة، بالتالي هذه النتيجة تعزز الثقة في صحة النموذج وإمكانية تعميم نتائجه.

المطلب الخامس: نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) واختبار السببية

لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين الدولار (DOL) والتضخم (INF)، تم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بفجوتين زمنيتين (Lag 2) وفقاً لمعيار Akaike (AIC)، الجدول (14) يعرض نتائج تقدير VAR.

جدول (14) نتائج اختبار Granger Causality بين INF و DOL

DOL	INF	المعادلة
0.9762	0.6737	R-squared
0.9688	0.5733	Adj. R-squared
133.1141	6.7101	F-statistic
0.0561	2.2559	S.E. equation

المصدر: مخرجات برنامج EViews (حسابات الباحث).

ثم تم إجراء اختبار (Granger Causality (Block Exogeneity Wald Tests).



جدول (15) نتائج اختبار (Granger Causality (Wald Test)

المعادلة (Dependent)	المتغير المستبعد	Chi-sq	df	Prob.	القرار
INF	DOL	0.3552	2	0.8373	لا توجد سببية
DOL	INF	2.6488	2	0.2660	لا توجد سببية

المصدر: مخرجات EViews (VAR مع فجوتين زمنيتين).

تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الدولار والتضخم عند مستوى دلالة (5%) (وأيضاً عند 10%)، حيث أن القيم الاحتمالية (0.8373 و 0.2660) أكبر بكثير من (0.05)، وهذا يعني أن القيم السابقة للدولرة لا تساعد في التنبؤ بالتضخم الحالي، وأن القيم السابقة للتضخم لا تساعد في التنبؤ بالدولرة الحالي. وبالتالي، فإن العلاقة المعنوية التي ظهرت في نموذج OLS هي مجرد ارتباط وهمي (Spurious Correlation) ناتج عن متغيرات مشتركة (كسعر الصرف أو الصدمات الخارجية) وليست علاقة سببية حقيقية.

المطلب السادس: اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)

بما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، تم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين INF و DOL، تم تطبيق الاختبار مع افتراض وجود ثابت (Intercept) في علاقة التكامل وعدم وجود اتجاه في البيانات (Case 3).

جدول (16) نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Trace و Max-Eigen)

الفرضية	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	8.7403	15.4947	0.3899	8.5452	14.2646	0.3259
At most 1	0.1951	3.8415	0.6587	0.1951	3.8415	0.6587

المصدر: مخرجات EViews (VAR مع فجوتين زمنيتين).

يُظهر كل من اختبار التتبع (Trace) واختبار القيمة الذاتية العظمى (Max-Eigen) أن إحصاءات الاختبار أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، مع قيم احتمالية مرتفعة (0.3899 و 0.3259)، هذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين الدولار والتضخم، أي أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، مما يؤكد مجدداً أن العلاقة بينهما هي مجرد ارتباط قصير الأجل أو وهمي.



اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

أولاً: ملخص الفرضيات ونتائج الاختبار

جدول (17)

الفرضية	النص	القرار	الأساس
H ₁	توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدولار والتضخم	مرفوضة	العلاقة سالبة ومعنوية في OLS (Prob. = 0.0039) ومعنوية بشكل ضعيف في ARMA (Prob. = 0.0594)
H ₂	توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والتضخم	مرفوضة	العلاقة طردية ومعنوية (Prob. = 0.0027)
H ₃	توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم	مقبولة	معامل EXR موجب ومعنوي بشدة (Prob. = 0.0001)
H ₄	نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية	مقبولة	F-statistic = 40.23 و Prob. = 1.11e-07

المصدر: من إعداد الباحث تبعاً للتحليل الإحصائي

ثانياً: مناقشة النتائج المخالفة للنظرية

1. الدولار والتضخم (علاقة عكسية): النتيجة السالبة والمعنوية تعكس أن الدولار في العراق ليست سبباً في التضخم بل هي استجابة له، ففي فترات التضخم المرتفع أو عدم اليقين السياسي والأمني، يتحول الأفراد والشركات إلى الدولار كملاذ آمن، مما يقلل الطلب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يخفف الضغط التضخمي، وهذه الظاهرة تُعرف في الأدبيات الاقتصادية بالدولرة كصمام أمان، كما أن اختبارات Granger وعدم التكامل المشترك تؤكد أن العلاقة ليست سببية ولا طويلة الأجل.

2. سعر الفائدة (علاقة طردية): تعطل قناة الفائدة يعود إلى أن البنك المركزي يرفع الفائدة عادةً كاستجابة متأخرة لارتفاع التضخم (وليس كإجراء استباقي)، بالإضافة إلى أن الدولار تجعل الودائع والقروض بالدولار غير حساسة لسعر الفائدة على الدينار. كما أن هيمنة القطاع النفطي والإنفاق الحكومي تجعل السياسة النقدية أقل تأثيراً.

3. سعر الصرف (علاقة طردية ومعنوية): تظل قناة سعر الصرف فاعلة لأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الواردات المقومة بالدولار. تخفيض قيمة الدينار يرفع أسعار السلع المستوردة مباشرة، مما يزيد التضخم.



4. غياب السببية والتكامل المشترك: يؤكد عدم وجود علاقة سببية (Granger) وعدم وجود تكامل مشترك (Cointegration) أن العلاقة بين الدولار والتضخم هي مجرد ارتباط ناتج عن متغيرات مشتركة مثل سعر الصرف، أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وليست علاقة جوهرية أو طويلة الأجل

الاستنتاجات:

1. تطورت الدولار في العراق بشكل هيكلي ومطرّد من (4.31%) عام 2005 إلى (123.32%) عام 2025، متجاوزة حاجز 100% اعتباراً من عام 2023، مما يؤكد تحول الاقتصاد العراقي نحو دلّرة شبه كاملة هيمنت على وظائف النقد الأساسية.
2. الدولار تؤثر سلباً ومعنوياً على التضخم (معامل -16.28 في OLS، و -17.83 في ARMA)، حيث أن زيادة الدولار بنسبة (1%) تخفّض التضخم بنحو (0.16%). هذه النتيجة تتعارض مع الفرضية الأولية وتؤكد أن الدولار تعمل كملاذ آمن يخفّف الضغط التضخمي.
3. سعر الفائدة أظهر علاقة طردية ومعنوية مع التضخم (معامل 1.30)، مما يؤكد تعطل قناة الفائدة التقليدية بشكل كامل، حيث يرتبط رفع الفائدة بارتفاع التضخم بدلاً من انخفاضه.
4. سعر الصرف الرسمي بقي الأداة الأكثر فعالية (معامل 0.0635 ومعنوي بشدة)، حيث أن تخفيض الدينار بنسبة (100) دينار يزيد التضخم بنحو (6.35%).
5. النموذج حقق قدرة تفسيرية جيدة ($R^2 = 0.883$) لكنه عانى من التباين غير المتجانس (تمت معالجته بـ White) والارتباط الذاتي (تمت معالجته بـ AR(1)). كما أثبت اختبار VIF عدم وجود تعدد خطي، واختبار CUSUM أثبت الاستقرار الهيكلي.
6. اختبار Granger Causality أكد عدم وجود علاقة سببية بين الدولار والتضخم ($\text{Prob.} = 0.837$ و 0.266)، واختبار التكامل المشترك أكد عدم وجود علاقة طويلة الأجل (Trace Statistic = $8.74 < 15.49$). هذا يعني أن العلاقة بينهما هي مجرد ارتباط وهمي ناتج عن متغيرات مشتركة وليست سببية.
7. فعالية السياسة النقدية تراجعت بشكل كبير، حيث تعطلت قناة سعر الفائدة بالكامل، وبقيت قناة سعر الصرف فقط فاعلة، مما يستدعي تبني سياسات نقدية غير تقليدية لتتكيف مع واقع الدولار المرتفعة وضعف انتقال أثر الأدوات التقليدية.

**التوصيات:**

1. استعادة الثقة بالدينار العراقي كمخزن للقيمة: إطلاق حملة مؤسسية لتعزيز استخدام الدينار في المعاملات الكبيرة عبر حوافز ضريبية وجمركية، مع إلزام القطاع العام بالتسعير بالعملة المحلية، خاصة أن الدولار بلغت مستويات شبه كاملة (123%) مما يستدعي تدخلاً عاجلاً.
2. إعادة هيكلة سعر الفائدة لجعله حقيقياً موجباً: جعل سعر الفائدة على الودائع الدينارية يفوق معدل التضخم المتوقع، والانتقال من سياسة فائدة ثابتة إلى سياسة ديناميكية تستجيب للتغيرات الاقتصادية، مع العمل على كسر العلاقة الطردية غير التقليدية بين الفائدة والتضخم.
3. إدارة سعر الصرف بحذر وتقليص الفجوة مع السوق الموازي: تضيق الفجوة بين السعر الرسمي والموازي عبر تعزيز الحوكمة والشفافية في مزادات العملة، مع ربط سعر الصرف بسلة عملات بدلاً من الربط الأحادي بالدولار، لإعادة الفاعلية المفقودة لقناة سعر الصرف.
4. معالجة الدولار عبر تحسين بيئة الأعمال وتقليل مخاطر الاستثمار: تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز سيادة القانون وحماية الملكية الخاصة، وتوفير بدائل استثمارية مقومة بالدينار (كأدوات دين حكومية طويلة الأجل)، لأن الدولار الحالية تعكس عدم استقرار أكثر من كونها سبباً مباشراً للتضخم.
5. تطوير سوق مالية محلية مقومة بالدينار: إنشاء سوق للأوراق المالية الحكومية والخاصة بالدينار بأجال مختلفة مع عوائد حقيقية موجبة، وتفعيل دور سوق العراق للأوراق المالية لتوسيع قاعدة الأدوات المالية، مما يوفر بديلاً جذاباً للودائع الدولارية.
6. مراجعة آلية قياس الدولار بشكل دوري وتوسيع نطاقها: إنشاء مؤشر مركب للدولرة يشمل العملة الأجنبية المتداولة خارج القطاع المصرفي والودائع والديون المقومة بالدولار، مع نشره ربع سنوي كأداة لصنع القرار، لأن القياس الحالي عبر الودائع فقط قد لا يعكس الحجم الحقيقي للظاهرة.
7. بناء قدرات البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية: تفعيل متطلبات الاحتياطي الإلزامي غير المتمثلة (لتمييز الودائع بالدينار عن الدولار)، وعمليات السوق المفتوحة بأدوات مقومة بالدينار، والربط الجزئي بمؤشرات التضخم الأساسي (Core Inflation) بدلاً من الكلي المتقلب.



8. التنسيق بين السياسة المالية والنقدية كشرط مسبق للحد من الدولة: إلزام الحكومة بموازنات محدودة العجز وربط الإنفاق بالإيرادات النفطية الفعلية، مع إنشاء مجلس تنسيق عليا بين وزارة المالية والبنك المركزي لوضع سقف للاقتراض الحكومي من البنك المركزي، وتوزيع الإيرادات غير النفطية لتقليل الاعتماد على تقلبات النفط التي تغذي عدم اليقين وتعزز الطلب على الدولار.

المراجع والمصادر

1. شريط حسان ، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد مع دراسة مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لها ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2018.
2. عزي خليفة ، غربي العيد ، إمكانية تطبيق نظام الدولة الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدينار الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12، العدد1، 2019.
3. بشار احمد العراقي ، الدولة الاسباب والنتائج ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا ، 2017.
4. نمارق قاسم حسين ، قياس العلاقة بين معدلات الدولة واسعار الصرف باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل ، 2021.
5. ضياء عبد ضيدان ، حسن جمال حسن ، قياس ظاهرة الدولة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، العدد خاص ، المؤتمر العلمي السادس ، العراق ، 2023 .
6. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية متعددة السنوات
1. Berg, A., & Borensztein, E. (2000). The pros and cons of full dollarization (IMF Working Paper WP/00/50). International Monetary Fund.
2. Fischer, S., Sahay, R., & Végh, C. A. (2002). Modern hyper- and high inflations. Journal of Economic Literature, 40(3), 837–880. <https://doi.org/10.1257/002205102760273793>
3. Barajas, A., & Morales, R. A. (2003). Dollarization of liabilities: Beyond the usual suspects (IMF Working Paper WP/03/11). International Monetary Fund..
4. Baliño, T. J. T., Bennett, A., & Borensztein, E. (1999). Monetary policy in dollarized economies (IMF Occasional Paper No. 171). International Monetary Fund.
5. Chang, R., & Velasco, A. (2000). Dollarization: Analytical issues (NBER Working Paper No. 8008). National Bureau of Economic Research. .
6. Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of floating. Quarterly Journal of Economics, 117(2), 379–408. . <https://doi.org/10.1162/003355302753650274>
7. Abubakar Karaye , The concept of Money , BAF 303 principles of Banking ,2022.